



مقاربة يورغن هابرماس لمجتمع "ما بعد المتعلمين"

صلاح أبو جوده اليسوعي

مقدمة

يرى الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس (١٩٢٩-) أنّ مجتمع "ما بعد المتعلمين" يتطلب عملية تعليمية متكاملة فيها الذهنيات الدينية والعلمانية، بغية التوصل إلى إقامة توازن إيجابي وفعال في الحقل العام بين المواطنة المشتركة والاختلافات الثقافية. ويكتسب طرحه هذا قيمة في المجتمعات التي شهدت في أثناء القرن المنصرم تراجعاً سريعاً للروابط الدينية، مثل مجتمعات دول أوروبا الغربية وكندا وأستراليا وغيرها، في مقابل ازدياد وعي مواطنيها بانتمائهم إلى مجتمع تمثل مبادئ العلمانية وروابطه القوية. غير أنّ التعددية الثقافية والهجرة المرتفعة في زمن العولمة، جعلت، في نظر هابرماس، أن تكتسب المكونات الدينية صلابة لم تعرفها في العقود المنصرمة. ويترافق الطرح هذا مع تسليم هابرماس بدور اجتماعي للدين إيجابي. وفي هذا السياق، يشير إلى أنّ المسيحية تكمن في أصل الحداثة. فالمساواتية الشاملة التي منها انبثقت مثل الحرية والقيم الأخلاقية، وحقوق الإنسان، واستقلالية التصرف بالحياة، والديموقراطية، أي مجموعة ركائز الحضارة الغربية، هي في آن واحد تراث الأخلاقية اليهودية القائمة على العدالة، والأخلاقية المسيحية المؤسسة على الحب. لذا، فتمّة معطيان يطبعان مجتمع "ما بعد المتعلمين" في نظر هابرماس: التعددية الثقافية التي تشمل الدين، ودور الدين الاجتماعي الإيجابي. ولكنّ هذا الواقع يطرح سؤالاً أساسياً عن طريقة فهم المواطنين أنفسهم داخل المجتمع المذكور.

أولاً: النزاع موقفين متطرفين

يرى هابرماس أنّ النقاشات العامة تتخذ حالياً شكل مواجهة بين نزعتين متناقضتين: أولاً، نزعة أنصار التعددية الثقافية المتطرفة الذين ينادون بضرورة حماية الهويات الجماعية، ويسعون لتعديل النظام القانوني بحيث يتماشى ومطلب المساواة في معاملة الأقليات الثقافية، بمعزل عن أي سياسة إدماجية على أساس مبدأ المساواتية التي قامت عليها المواطنة الحديثة، كونها تنزع الناس من أطهرهم الخاصة التي تكون هوياتهم. وثانياً، نزعة المتعلمين المتشددين^١ الذين لا يفرطون بمطلب إدماج الأقليات إدماجاً كاملاً في الإطار السياسي القائم، أي يريدون احتواء جميع المواطنين في قالب العلماني بصرف النظر عن الخلفيات

^١ يميز هابرماس بين لفظة "علماني" و"متعلمين". ففي حين تفيد اللفظة الأولى موقف لامبالاة إزاء الدين، تعني اللفظة الثانية موقفاً جدلياً إزاء العقائد الدينية التي تحافظ على تأثير شعبي.

الثقافية والدينية. ويحذر أنصار هذه النزعة من النتائج الوخيمة على النظام القانوني القائم التي قد تؤدي إليها "سياسات الهوية"، والتي تهدف إلى توفير حرية تقرير المصير للأقليات الثقافية، والتسليم بما يؤلف خصوصياتها إزاء المبادئ والميزات العامة التي تقولب المجتمع العلماني، بحجة أن تلك المبادئ والميزات تُلحق الظلم بتلك الأقليات.

وفي حين ينعى أنصار النزعة الأولى المتعلمين بأصولي عصر الأنوار، يتهم أنصار النزعة الثانية متعددي الثقافات بخيانتهم قيم عصر الأنوار التي قامت عليها الحداثة. ويتوسع هابرماس في هذا التعارض، فيستند إلى حجج مناهضي التعددية الثقافية، من أمثال الكاتب الفرنسي پاسكال بروكنر الذي يرفض المطالبة بحقوق الجماعات الثقافية رفضاً قاطعاً، لأن الإقرار بها يؤدي حتماً إلى إنشاء مجتمعات صغيرة معزلة بعضها عن بعض داخل المجتمع الواحد، ويحرم أعضاء الجماعات نفسها من ممارسة حريتهم في اختيار طريقة حياتهم الخاصة، ويعتبر نزعة التعددية الثقافية مجرد عنصرية تدعي مناهضة العنصرية.

غير أن ما يفتقد، في نظر هابرماس، خلق توافق بين هذين الموقفين المتطرفين، في إطار المجتمع الليبرالي الذي يجاهدان من أجله، في حين أنهما، في الواقع، غير ليبراليين في بنيتيهما الخاصتين. ويعتبر أنه يمكنهما أن يجدا في النقاشات العامة الخلافة المتبادلة فسحة معرفية، أي بوسعهما أن يتشاركا في فهم علمنة المجتمع بصفته عملية تعلم متكاملة تشمل المواطنة المشتركة والتنوع الثقافي.

تعتمد قراءة التعددية الثقافية قراءة متطرفة على نظرة ترى في الجماعات الثقافية عوالم مغلقة على ذاتها، يحتفظ كل منها بمقاييسه العقلية الخاصة وفهمه الحقيق، فتبدو كل جماعة بالتالي موجودة لأجل ذاتها فحسب، لا تدخل في حوار فعلي مع الجماعات الثقافية الأخرى. بل إزاء النزاع، ليس من حل إلا الخضوع أو التحول إلى الثقافة الأخرى. ومن الجلي أن مثل هذه القراءة النسبية تنزع إلى انتقاص قدرة أنصار التعددية الثقافية المتطرفين إلى التسليم بشمولية الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا بصفته مجرد ثقافية إمبريالية مهيمنة. فضلاً عن ذلك، تحول هذا القراءة دون اعتبار موضوعي لإمكانية تطبيق دستوري مجتزأ انطلاقاً من أحكام ثقافة الأكثرية السابقة، تؤول إلى تمييز بحق الأقليات.

ثانياً: التحدي الكبير في تغيير الذهنيات

إضافة إلى ما تقدم، يتمسك المعلمون التنويريون (نسبة إلى عصر الأنوار)، بالمسألة التقليدية القائلة بحصر الدين في الحقل الخاص، أي بضرورة فصله الكامل عن الحقل السياسي، لا سيما وأن الدين بصفته مصدر تكوين فكري قد تم تجاوزه. فإن أظهر الدستور الليبرالي تسامحاً إزاء الدين، فليس لأن الدين يمثل بعدُ مورداً ثقافياً يمكن العقل الحديث انطلاقاً منه أن يفهم ذاته.

إلا أن استمرارية نفوذ الجماعات الدينية تعود إلى أن هذه متمسكة بطرق تفكير سابقة الحداثة، الأمر الذي يفترض شرحاً تجريبياً. غير أن ثمة سؤالاً مزدوجاً يمثل في الواقع تحديين، يُطرح حكماً في هذا السياق: يتصل الشق الأول بقدرة الجماعات الدينية على التكيف والشرعية العلمانية للمبادئ الدستورية تحت عناوين إيمانهم نفسه، مع ما يفترض هذا من تغييرات في مفاهيمها الدينية التقليدية، تغييرات يجب أن تأتي نتيجة تغيير في الذهنيات لا يحصل من خلال القوانين، بل بواسطة عملية تعلم من وجهة نظر الحداثة وقد فهمت نفسها علمانياً. أما الشق الثاني من السؤال، فهو الشق الأول وقد قلب رأساً على عقب: لا يمكن أن تُطلب عملية التعلم من طرف التقليدية الدينية وحدها، بل هي ضرورة من الطرف العلماني أيضاً الذي عليه

أن يلاقي على أساس المساواة المواطنين المنتمين إلى الدين في المجتمع المدني والحقل السياسي العام، وأن يكتشف في الخطاب الديني عناصر يمكن دمجها في الخطاب العلماني نفسه.

خاتمة

يكن التحدي الكبير إذاً في إمكانية إحداث التغيير المطلوب من الطرفين. ولا شك في أن هذا التحدي قد تضاعف مؤخرًا مع الاعتداءات التي جرت في فرنسا، وصعود اليمين المتطرف المناهض للهجرات في أكثر من بلدٍ أوروبي. وسيكون على الدولة العلمانية، بوجه خاص، انتهاج سياسات تهدف إلى تحاشي التطرف العلماني والديني على السواء، وتفسح في المجال، بحكم موقعها الحيادي الإيجابي، للإصغاء للخطاب الديني المعتدل في الحقل السياسي العام.

بعض المراجع

Jürgen Habermas, *Between Naturalism and Religion*, Trans. Ciaran Cronin, Polity Press, Cambridge, 2008.

Jürgen Habermas, *Time of Transitions*, Polity Press, Cambridge, 2006.